

البيضة .. والكتكوت !!

بعلم :
احمد
طلعت

ويجب ان يعترف الحزب الحاكم بان هناك مشكلة امنية ، وان القوى السياسية باكمالها مسئولة عن وضع نهاية لها ، ليس بالشعارات ، والخطب من فوق منابر السلطة ، ولكن بشكيل وزارة انتلافية مسئولة ، تقدر بعد الخطر ، ولا تزيد على ضرورة التصدى له .

ويجب ان يعترف الحزب الحاكم بان اصراره على البقاء في السلطة - ضد اراده الشعب - هو الذى يؤدى الى تحالف كل القوى السياسية - المتطرف منها والمعتدل - على هدف واحد هو اسقاط الحزب الحاكم ، وهذا التحالف يشكل خطرا حقيقا - حتى في حالة نجاحه - لانه يفتح الباب واسعا امام صراعات عقائدية ، الخاسر الوحيد فيها هو مصر !!

ان الوطنية الحقيقة تفرض على الحزب الحاكم ان يعترف بفشلها في اقامة استقرار امني وسيسي ، وان يتحالف - مختارا - مع كافة القوى الديمقراطية قبل ان يجد نفسه في مأزق مشابه للمازق الذى وجد نفسه فيه نظام الحكم فى الجزائر ، ولم ينقده منه الا تسلم الجيش - صراحة - بمقاييس الحكم هناك .

ان تحالف القوى الديمقراطية - مهما اختلف اتجهاداتها - هو البديل الوحيد لتحالف المغلوبين على امرهم ، وهو تحالف يمكن ان يجر البلاد الى اشد انواع الفوضى ، واسوا احتمالات المخاطر .. فهل يعيد الحزب الحاكم حساباته ، ام انه مازال يتصور انه قوى - واذكي - من كل من مروا في هذه التجربة من قبله !!

اننا لا نطالب بالعودة الى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ، فجاة وبغير مقدمات ، والا كان نعرض الوطن لمزيد من المخاطر ، وندفع به بغير تبصر لمواجهة المجهول ، لكننا - فقط - نطالب بان تكون العودة الى نظام الحكم الديمقراطى (والطبيعي) هدفا قوميا تجتمع حوله كل القوى الديمقراطية ، مؤيدة لنظام الحكم ومعارضة له على سواء ، مع وضع جدول زمنى وبرنامج مرحل يطبق في مواعيده بشرف وامانة ، وتكون اولى خطواته وزارة انتلافية تجمع كل الوطنين ، ويرأسها رئيس لكل المصريين !!

ملحوظة :
قلبي مع السيد / فؤاد سلطان وزير السياحة ، فهو لا يواجه الارهابيين الذين يعتدون على السياح وحدهم ، لكنه - ايضا - يواجه ارهاب بعض رؤساء المؤسسات التي تتبعه ..

هذه حقيقة يجب ان نعترف بها - على مراتتها - ونحسب لها الف حساب . وهذه الحقيقة - رغم ان الحزب الحاكم مسئول عنها كل المسئولية - هي التي تجعله يتحدث عن ضرورة ان يسبق الاستقرار السياسي اي حدث عن ديمقراطية حقيقة ، فالحزب الحاكم - في حقيقة الأمر - يتولى السلطة في مصر منذ يوليو من عام ٥٢ ، حتى وان كان ذلك تحت مسميات متعددة ، وفي ظل قيادات مختلفة ، فالاتحاد القومى هو الذى اصبح الاتحاد الاشتراكى ، وحزب مصر هو الذى اصبح الحزب الوطنى الديمقراطى ، دون ان يتغير في هذه التنظيمات شيء سوى (اليافطة) المعلقة على باب المبنى !!

الاشخاص هم الاشخاص ، والشمولية هي الشمولية ، بالرغم من (تعددية) ليست في حققتها باكثر من (ديكور) يخدم المسرحية التي ذلت على مسرح السياسة المصرية لاكثر من اربعين عاما حتى الان .

والحزب الحاكم مسئول عن النتيجة التي وصلنا اليها ، لانه عندما ضرب الاحزاب الشرعية ، والتنظيمات العلنية ، اعطى الفرصة للحركات السرية ان تقوى وان تستقطب الانصار والاتباع .

والحزب الحاكم مسئول لانه شجع بعض هذه التنظيمات السرية لاستخدامها في معاركه ضد بعض التنظيمات الاخرى ، فمرة يشجع الماركسيين لضرب الاسلاميين ، ومرة اخرى يساعد الاسلاميين ، وفي جميع المرات يساعد هؤلاء وهؤلاء على ضرب القوى الديمقراطية الحقيقة ، والتشهير بها ، حتى يبقى الحزب الحاكم متربعا في مقاعد الحكم .

والآن وبعد ان قويت التيارات غير الشرعية واصبحت تمثل نقاوة حقيقة - ومنظما - في الشارع السياسي يهدد النظام ذاته ، يخرج علينا الحزب الحاكم ليقول بأنه لا ديمقراطية قبل وجود الاستقرار ، وكأنه يخربنا بين دكتاتوريته وبين الفوضى الشاملة !!

ونحن مع الحزب الحاكم في انه لو جرت - فرضا - انتخابات حرة غدا ، فإن النتيجة سوف تكون لصالح قلة منظمة تقفر الى مقاعد مجلس الشعب ، وتتولى سلطة الحكم لتضرب بها الديمقراطية من اساسها ، رغم ان كثرة ترفض الشمولية ، وترفض افكار هذه القلة ، لكنها - مع الاسف - كثرة سلبية

اوهما اسبق الى الوجود ، فالحزب يرى ان المعارضة او الكتكتوك ..؟؟ البعض يقول ان البيضة من الديمقراطية ، بينما المعارضة ترى انه لن يكون هناك جاعت او لا ثم خرج منها استقرار بدون حياة ديمقراطية ان الكتكتوك ، والبعض الآخر يقول مثل هذه المناقشات التي احتباراته ، وان يرسم اولوياته ، وان يعالج مشكلاته بين الحزب الحاكم وقوى بارادته ..